THE
DEMOCRATIC
ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

01
/
04
/
تقرير 2021

المحور 01

نحو
اقتصاد ديمقراطي

مؤسسات اقتصادية تضامنية

محتـــوى

تقـــرير
المحور الأول

I. المقدمـــــة	09
II. الســـــــياق	10
III. التوترات والتّحديات	12
IV. تحوّل النّموذج من النّمط السّلبي إلى النّمط النّشط لمؤسّسات الإقتصاد الدّيمقراطي التّضامني	15
V. استنتاجات وتأمّلات	20

عن الاقتصاد الديمقراطي

مبادرة الاقتصاد الدّيمقراطي هي حديث السّنة و يعالج مختلف العناصر الأساسية المطلوبة لتمهيد الطّريق نحو اقتصاد ديمقراطي في لبنان. في إطار هذه المبادرة، سيتمّ عقد أربعة مؤتمرات هادفة لتغطية موضوعات مختلفة أهمّها: مؤسّسات الإقتصاد التّضامني والعملات الأجنبيّة والتّكنولوجيا والإبتكار، وإعادة تصوّر المؤسّسات الصّغرى والصغيرة والمتوسّطة وهيكلة النّقابات البديلة والتّضامن الإجتماعي.

تهدف هذه المبادرة إلى ضمّ جمهور إنتقائي يشمل أكاديميّين وناشطين ومنظّمات غير حكوميّة ومتبرّعين دوليّين وأعضاء المجتمع والتّكنولوجيّين والممارسين والباحثين المتواجدين محلّياً ودولياً، للدّخول في حوار بنّاء حول الوقائع الإجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان، وليتوصّلوا جماعيّاً إلى أفكار محدّدة وتقديم توصيات وحلول ومسارات وخيارات سياقيّة وعمليّة.

يناقش هذا التّقرير أوّل مؤتمر يتمحور حول المؤسّسات الإقتصاديّة التّضامنيّة الذّي عُقد خلال ثلاثة أيّام:٨ و٩ و١٠ نيسان/ أبريل عام ٢٠٢١ .كما يقدّم ما تمّ التّوصل إليه من نتائج ويطرح الحلول والتّوصيات المحتملة.

المتحدثين
صفحة 05

التوترات والتحديات
صفحة 12

استنتاجات وتأملات
صفحة 20

Disclaimer:

The views, thoughts, and opinions expressed by the speakers during the conference belong solely to the speakers themselves and do not necessarily reflect those of the Democratic Economy initiative (TDE) and its members. TDE also assumes no responsibility for speakers invited to participate in the conferences. Moreover, reference by the speaker to any specific product, process, service, or organization does not constitute or imply endorsement, recommendation, or favoring by the TDE initiative.

لائحة المتحدثين

د. عبدالله محي الدين

أستاذ جامعي ومحاضر في معهد العلوم الإجتماعيّة في الجّامعة اللّبنانيّة ومنسّق مختبر الإقتصاد والتّنمية في المعهد وهو باحث في مشاكل التّنمية وأزمات المجتمع والتّغيير وكان المدير السّابق لبرنامج الأمم المتّحدة للتّنمية في مناطق الشّمال وجبل لبنان لسبعة عشر عاماً.

علي عيسى

عمل سابقاً مع رابطة مقاومي الحرب، حيث نظّم ضدّ عسكرة الشّرطة وساعد في بناء تحالفات بين المجتمعات المحليّة في المدن في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى بناء التّضامن مع حركات في العراق وفي جميع أنحاء الشّرق الأوسط. وقد عمل أيضاً في مشروع الباعة المتجولين التّابع لمركز العدالة الحضريّة، منظّماً بالتّعاون مع بائعين يناضلون من أجل حقوقهم في الأحياء الخمسة. ومؤخراً، عمل علي مع مشروع الاقتصاد الحديث كمنظّم رئيسي مع تحالف البنك العام في مدينة نيويوك، ساعياً لاستثمار المال العام للمصلحة العامّة.

عفيف طبش

هو مستشار في شركة الخدمات البحثيّة والمهنيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهي شركة مختصّة في تقديم خدمات مهنيّة تُعنى بالأخصّ في خدمات الأبحاث والتّنمية للمنظمّات غير الحكوميّة. في السابق، عمل مديراً للأبحاث والتّنمية الاقتصاديّة في مكتب البرامج الخارجيّة الإقليميّة التّابع للجّامعة الأميركيّة في بيروت (AUB-REP) وهو الذّراع الإستشاري في الجّامعة. عمل سابقاً في منصب إداري لدى شركة بي دبليو سي في الوحدة الإستشاريّة التّابعة للملكة العربيّة السّعوديّة كما عمل مديراً للعمليّات في سي أم سي أس وهي شركة إقليميّة تُعنى في إعداد المشاريع الاستشاريّة والتّدريبيّة. عمل أيضاً محاضراً في إدارة المشاريع وتحليل الأعمال في مركز التّعليم المستمر للجّامعة الأميركيّة في بيروت. بالإضافة إلى ذلك، وخلال العقد الأخير، عمل السّيد عفيف مستشاراً ومدرباً في إدارة المشاريع والموارد البشريّة والمهارات الشّخصيّة والقياديّة والتّخطيط الاستراتيجي والانخراط المدني والتّطوّع وإدارة المنظمّات غير الحكوميّة.

د. آنا مارغريدة إستيفيز

هي باحثة زميلة في مركز الدّراسات الدّوليّة في المعهد الجامعي في لشبونة،أي اس سي تس اي-اي يو ل، و مساعدة جامعيّة ضيفة في قسم الإقتصاد السّياسي في المعهد ذاته. يشمل بحثها وتعليمها العلاقات بين الاقتصاد الإجتماعي والتّضامني، والعموميّات وحركات عن التّحويل المستدام، وأوجه التّآزر بين الطّبيعة والثّقافة والتّكنولوجيا وتطبيق التّربيات النّقدية ولاسيّما الإستراتيجيّات للتّعليم غير الرّسمي والتّعبئة الإجتماعيّة وتعزيز الدّيمقراطية التّشاركية.

لائحة المتحدثين

بشير أيّوب

هو نائب المدير القطري – البرامج في أوكسفام في لبنان ويملك خبرة تزيد عن عشر سنوات في قطاع المساعدات. هو مسؤول عن تطوير وتصميم وإدارة/ رصد البرامج القطريّة. شغل سابقاً منصب رئيس السّياسات في أوكسفام في لبنان لمدة ثلاث سنوات ونصف، وكان مسؤولا عن التّأثير على تطبيق الأنشطة في كل من المشاريع الإنسانيّة والإنمائيّة. شارك بشير في تأليف كتاب «صندوق النّقد الدّولي ولبنان: الطّريق الطّويل إلى الأمام»، و«إنجاح المساعدات في لبنان» و«من دون مساعدة اجتماعيّة صافية في لبنان».

دانيال بونيلا

هو الرّئيس التّنفيذي لشركة بوزانوفا، وهي شركة استشاريّة في مجال التّنمية الاقتصاديّة والتّصميم التّنظيمي والفعاليّة. عمل سابقاً في مدينة مينيابوليس حيث أنشأ برنامج المساعدة التّقنيّة للأعمال، مؤثّراً على أكثر من ١٠٠٠ شركة سنوياً. أنشأ برامج ريادة الأعمال للتّعاونيات الجديدة والقائمة. كما عمل لدى جنرال ميلز في الفعاليّة التّنظيميّة وفي مركز التّنمية الاقتصاديّة اللّاتيني، حيث أنشأ الأكاديميّة اللّاتينيّة. حصل دانيال على الجّائزة الذّهبيّة من قبل مجلس التّنمية الاقتصاديّة الدّوليّة في عام ٢٠١٨ للتّنمية الاقتصاديّة العادلة، وبرونزيّن في عام ٢٠١٦ لتطوير برامج ريادة الأعمال، ومدينة مينيابوليس ٢٠١٣ عن مبتكر العام.

إيلي كلداني

يعمل في التّنمية الاقتصاديّة المحلّيّة والتّخطيط الاستراتيجي وتطوير الأعمال. وهو خبير في التّعاونيات ومؤسّس مشارك وعضو في «تعاونيّة لو بون لايت».

إيفلين يونس

هي مؤسّسة شبكة العمل ((LEANلين-للمغتربين اللّبنانيّين، وهي مجموعة من النّاشطين الاجتماعيّين من الإمارات العربيّة المتّحدة والولايات المتّحدة ولبنان. تدعم لين (LEAN) المدارس والمنظّمات المحلّيّة شبه الخاصّة والحالات الّتي تمّ التّحقّق من صحّتها من خلال التّبرعات العينيّة: الغذاء والأدوية والملابس. هي مؤسّسة «لاي-مونيه» الّتي تمّ إطلاقها في شباط/فبراير ٢٠٢١، وهو سوق للأغذية والفنون والحرف اللّبنانيّة يدعم الشّركات الصّغيرة وتدعو إلى العودة إلى الجذور وتطوير اقتصاد مستدام مكتفي ذاتياً.

لائحة المتحدثين

غلوريا أبو زيد

عُيّنت عام ١٩٩٨ مستشارة لوزير الزّراعة، ثم رئيسة للخطة الخضراء (وزارة الزّراعة) عام ٢٠٠٠، والّتي تهدف إلى إنشاء البنية التّحتيّة الزّراعيّة، بالأخصّ بحيرات التّلال والطّرق الزّراعيّة واستصلاح الأراضي للمزارعين. مثّلت لبنان في منتديات دوليّة مختلفة (منظّمة الأغذية والزّراعة في روما والصّندوق الدّولي للتّنمية الزّراعيّة، إلخ) وعُيّنت حاكمة للبنان في الصّندوق الدّولي للتّنمية الزّراعيّة (IFAD)، من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٧. وقد أدارت العديد من برامج التّنمية الزّراعيّة الّتي يمولّها البنك الدّولي والصّندوق الدّولي للتّنمية الزّراعيّة والعديد من المنظّمات الدّوليّة الأخرى. وفي عام ٢٠١٤، عُيّنت مديرة عامة للتّعاونيّات في وزارة الزّراعة، ولا تزال تشغل هذا المنصب حتّى الآن.

د. ناصر ياسين

هو أستاذ مشارك في السّياسة والتّخطيط في قسم الإدارة والسّياسات الصّحيّة في الجّامعة الأميركيّة في بيروت. شغل منصب مدير أبحاث معهد عصام فارس للّسياسة العامّة والشّؤون الدّوليّة بين عامي ٢٠١٤-٢٠٢٠ وشغل منصب المدير المؤقّت للمعهد في فترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. أسّس في عام ٢٠٢٠ مرصد الأزمات اللّبناني لتتبّع تداعيات الأزمات وتقديم الأدلّة والتّحليل المنهجي لمختلف جوانب الأزمات التي تواجهها البلاد. وهو يشارك في رئاسة مبادرة AUBεRefugee التي تجمع أعضاء هيئة التّدريس في الجّامعة العربيّة في بيروت للاستجابة لأزمات اللّاجئين. وهو يبحث ويعمل على الابتكار السّياسي والاجتماعي وخاصّة في مجالات اللّاجئين والشّباب والسّياسات الصّحيّة والبرامج. هو مؤلّف لأكثر من ٥٠ مقالا وكتاباً منشوراً دوليّاً تمّت مراجعته من قبل الأقران. وقد ظهر عمله بشأن أزمة اللّاجئين السّوريّين في العديد من القنوات الإعلاميّة بما في ذلك قناة الجزيرة، بي بي سي، مجلّة الإيكونوميست، نيويورك تايمز، ودويتشه فيلا - من بين قنوات أخرى.

رينا كينيدي

هي عضو مجلس إدارة ومربيّة نظيرة في التّحالف الاقتصادي التّعاوني لمدينة نيويورك (CEANYC). وهي أيضا منظّمة للتّعاونيّة الغذائيّة في وسط بروكلين، ومالكة عاملة في بروكلين باكرز، وعضو في مجلس الدّفاع عن شبكة تعاونيّات العمّال في مدينة نيويورك. وكونها اختصاصيّة في مجال التّوعية النّظيرة في تحالف الاقتصاد التّعاوني لمدينة نيويورك CEANYC، شاركت في تسهيل ورشة عمل حول مكافحة العنصريّة والقمع مع العديد من التّعاونيات الغذائيّة في مدينة نيويورك.

لائحة المتحدثين

د. سلام سعيد

المنسّقة الأكاديميّة لمشروع فريدريش إيبرت الإقليمي للتّنمية الاجتماعيّة العادلة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عاميّ ٢٠١٦ و٢٠١٩. وقد ألقت محاضرات عن الاقتصادات العربيّة، والإصلاحات اللّيبراليّة الجديدة الاقتصاديّة، والظّلم الاجتماعي في مختلف الجّامعات الألمانيّة. تركز أبحاثها على الاقتصاد العربي، والتّطورات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاقتصاد السّياسي في سوريا. وقد نشرت معظم أبحاثها كأوراق سياسات أو مساهمات في الكتب. ومنذ يناير/كانون الثّاني ٢٠٢١، تعمل مستشارة للسّياسات في قسم الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا في فريدريش إيبرت- في برلين.

سيباستيان بروست

هو طالب دكتوراه في السنة الأخيرة يدرس في مجال التّربية المدنيّة الرّقميّة في المختبر المفتوح في جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة. وتركز أبحاثه على النّظم الغذائيّة المستدامة والشّاملة في سياق الحرمان الاجتماعي والاقتصادي. وهو مهتمّ بشكل خاص بدور التّقنيّات الرّقميّة في تمكين البحث والابتكار المسؤولين. في بحثه، اتّبع سيباستيان نهج التّصميم التّشاركي والمختبرات الحيّة لتكوين الأدوات الاجتماعيّة الرّقميّة للمشاركة في إنشاء الابتكارات الغذائيّة واستدامتها. ويستند المختبر الحيّ إلى شراكة وثيقة بين الجّامعة ومنظّمات المجتمع المدني لتطوير بيئة مفتوحة وطويلة الأجل للابتكار.

يارا نصار

عملت مع الجّمعيّة اللّبنانيّة للانتخابات الدّيمقراطيّة في مشاريع مختلفة من عام ٢٠٠٥ وشغلت منصب المدير التّنفيذيّ للجّمعيّة اللّبنانيّة للانتخابات الدّيمقراطيّة (LADE)من كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٩ حتى حزيران /يونيو ٢٠١٧. عملت يارا خلال عملها في LADE في جميع أنحاء المنطقة، حيث تدرّبت على مجموعة من القضايا الجنسانية والحوكمة. بين يوليو/تموز ٢٠١٧ وأكتوبر/تشرين الأوّل ٢٠٢٠، عملت يارا مع فريدريش إيبرت-ستيفتونغ في لبنان كمديرة برنامج أول يشرف على مشاريع المساواة بين الجّنسين، والنّمو الاجتماعي والاقتصادي الوطني، والحوكمة في لبنان. تشغل يارا حاليّاً منصب مديرة برنامج التّمكين الاقتصادي للمرأة منذ تشرين الثّاني /نوفمبر ٢٠٢٠ مع هيئة الأمم المتّحدة للمرأة-مكتب لبنان.

المقدمة

إنّ الإقتصاد الدّيمقراطي هو فلسفة إجتماعيّة إقتصاديّة توصي بتغيير قوّة صنع القرار من مدراء الشّركات والمساهمين إلى مجموعة أكبر من جمهور أصحاب المصلحة بما في ذلك: العمّال والموردين والعملاء والجمهور الأوسع مثل الكيانات الحكوميّة المحلّيّة والمنظّمات غير الرّبحيّة [5، 6، 7]. وتكون مضمنة في نظام الشّيكات والأرصدة وفقاً القوّة الاقتصاديّة والدّعم لحقوق المواطنين للمشاركة بنشاط في الإقتصاد بغضّ النّظر عن وضعهم الاجتماعي، والعرق، والنّوع الإجتماعي، وما إلى ذلك [4]. على نقيض الإقتصادات السّياسيّة غير المنتجة والمعتمدة على الموارد الطّبيعيّة ومحاولاتها للسّيطرة على السّلطة في البلاد؛ فإنّ الإقتصاد الدّيمقراطي يعتبر بوابة للتّقدم ويحفّز المدافعين والنّاشطين وقادة القاعدة الشّعبيّة [1،5] وتشمل الشّركاء مثل الرّوّاد والمبتكرين الذّين يحملون أنفسهم مسؤولة إنشاء ثروة موزّعة ضمن مجتمعاتهم [5]. والمقصود بالجّانب الدّيمقراطي أنّ القرارات حول الإستثمار والإنتاج تتمّ بشكل جماعي فيكون لكل شخص خيار في عمليّات صنع القرار [2]. في إقتصاد كهذا، يتعيّن على عدد كبير من النّاس الإلتزام والمشاركة في الشّؤون العامّة [7].

يلخّص المسار الأساسي للإقتصاد الدّيمقراطي والنّزيه والمستدام من خلال توفير الدّعم الأخلاقي والسّياسي والعملي للمؤسّسات الإجتماعيّة أو المؤسّسات الاقتصاديّة التّضامنيّة [2]. من المتعارف عليه أنّه في إقتصاد ديمقراطي تتكوّن المؤسّسات النّظم الإيكولوجيّة المجتمعيّة الّتي تُزرع فيها الشّعور بالملكيّة بين أصحاب المصلحة المختلفين مثل العمّال وأفراد المجتمع والسّلطات المحلّيّة (أي البلديّات والمجالس المحلّيّة) [4].

من الأمثلة على المؤسّسات الإجتماعيّة هي تعاونيّات الإسكان، والمجتمعات الزّراعيّة المجتمعيّة والزّراعة العضويّة، ومجموعات المشترين، ومنظّمات التّجارة العادلة التي تعامل أفرادها بإنصاف ومساواة، وأنظمة النّقل العمومي، ودور حضانة الأطفال ذات الملكيّة المشتركة، إلخ. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون المؤسّسات الاجتماعيّة نموذجاً من ضمن القطاع المصرفيّ مثل التّعاونيّات الائتمانيّة؛ بما في ذلك المصارف الأخلاقيّة ذات الحالة الخيريّة أو البنوك التي تملكها البلديّات والمؤسّسات المحلّيّة. يجب أن تكون هذه المؤسّسات مصارف بدون فائدة ويجب ألّا تعيق النّمو عبر فرض فوائد من أجل الحصول على أرباح خاصّة [2،5، 8].

يدعم النّهج الشّامل في مثل هذا النّموذج خلق فرص للأشخاص الذّين تمّ استبعادهم لفترة طويلة وللأفراد الماهرين ويشدّدون على معاملة الأشخاص بطريقة كريمة. يظهر دعم هذه الشّركات نفسها من خلال الاستثمارات المحلّيّة التي تعزّز موارد المجتمع. وبالتّالي، فإنّ الأموال يعاد تدويرها في المجتمع ممّا يخلق تأثيرًا مضاعفًا، وينتج إستقرارًا إضافيًا وتغذية للرّفاه. يعدّ „بناء الثّروة المجتمعيّة" إستراتيجيّة تنمية محلّيّة يوّصى بها كثيراً لأنّها تركّز على بناء الإقتصادات المحلّيّة التّعاونيّة والشّاملة والمستدامة والتّي تخضع للمراقبة الدّيمقراطيّة [5،9]. فيستلزم وجود عدد كبير من المؤسّسات التّي تعمل معاً بشكل وثيق لإنشاء مبادرة لبناء الثّروات تتضّمن تعاونيّات العمّال، وإئتمانات الأراضي المجتمعيّة، والشّراء والتّعيّن المحلي والمؤسّسات العامّة المحلّيّة والمصارف العامّة.

Photo by Austrian National Library - Unsplash

نركّز في هذا التّقرير على التّعاونيّات كنوع من مؤسّسات الإقتصاد التّضامني، واستكشاف آفاق جديدة لبدء أشكال أخرى منها في لبنان. بحث المتحدّثون خلال المؤتمر الجوانب والحقائق المختلفة للحركة التّعاونيّة. وتمّ عرض الكثير من الممارسات في سياقات متعدّدة في جميع أنحاء العالم مع تسليط الضّوء على نماذج متنوّعة يمكن تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، تمّت مناقشة أدوار المغتربين اللّبنانيّين ووجهات نظر المانحين الدّوليّين. توّجت جميع الجلسات بتوصيات لبناء نظام بيئي قوي لحركة تعاونيّة راسخة داخل اقتصاد ديمقراطي.

السيـــــاق

لمحة عن السياق في لبنان

يتأثّر الوضع الإجتماعي والإقتصادي الحاليّ داخل منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بقوة البنية السّياسيّة والإقتصاديّة التّي تأسّست بمعزل عن التّحالف بين الكيانات الحكوميّة والإقتصاديّة والماليّة مثل البنوك المركزيّة والبنوك التّجاريّة. يصوّر لبنان نظاماً اقتصاديّاً مدفوعاً بالسّياسات اللّيبيراليّة الجديدة والرّأسماليّة.
بعد الحرب، وُضعت نظم نيوليبيراليّة قلّصت إلى حدّ كبير القطاعات الإنتاجيّة التّي كانت نشطة حتى أثناء الحرب. ودون تلك القطاعات لا يمكن للإقتصاد تحقيق نمو وتطوّر طويل الأمد. من المتعارف عليه أنّ العملة الوطنيّة تعكس قوّة الاقتصاد، والدّليل على ذلك، أنّ انهيار العملة الحاليّ أدّى إلى الانهيار الإقتصادي الذّي نشهده. يدور أحد الحلول المقترحة حول تنشيط القطاعات الإنتاجيّة والعمل في توازن التّجارة (الإستيراد - التّصدير). على سبيل المثال، يقوم لبنان باستيراد كل شيء، بما في ذلك المنتجات المتوفّرة محليّاً التّي يتم تهميشها بواسطة البضائع المستوردة.

تنطوي البنية الإقتصاديّة الحاليّة للبلاد على العديد من الثّغرات ممّا يلعب دوراً رئيسياً في انهياره. تعتمد بنية الإقتصاد اللّبناني على أربعة أركان رئيسيّة هي:

01

القطاع الخاص هو رمزي ومشوّه لأنّه يستند إلى ظاهرة اقتصاد حر حيث يمكن لأيّ كان البدء بعمله أو أعماله التّجاريّة، ولكن بالاعتماد بشكل أساسيّ على التّمويل العام كمصدر رئيسي لتصميم وتنفيذ مشاريعه وأنشطته.

02

ثقافة الاستهلاك التي خلقت أسلوب حياة غير مستدام للمجتمع اللّبناني حيث يوجد مستوى عالٍ من الإستهلاك ومستوى منخفض للغاية من الإنتاج.

03

الاعتماد على سوق العقارات التي تم بناؤها فقط لجذب السّيولة الزّائدة من الخارج سواء من المغتربين أو رجال الأعمال الدّوليّين. لا يتم بناؤها لتناسب ظروف المجتمع اللّبناني وإفادة أكبر عدد من المواطنين من أجل الاستثمار والتّطوير.

04

ضعف التّخطيط المالي من خلال وجود تباينات بين الإنفاق الحكومي والإحتياجات التي يجب تغطيتها. على سبيل المثال، بلغت الميزانيّة التي قدّمها وزير الماليّة الحالي حوالي 1.4 مليار دولار تشمل استراتيجيّة تمّ التّخطيط لها تعتمد على سعر 1500 ليرة لبنانية وهي منخفضة للغاية مقارنة بسعر السّوق السّوداء مقابل الدّولار الأمريكي. وهذا يؤدي إلى عدم توازن مالي وعجز ميزانيّة الدّولة.

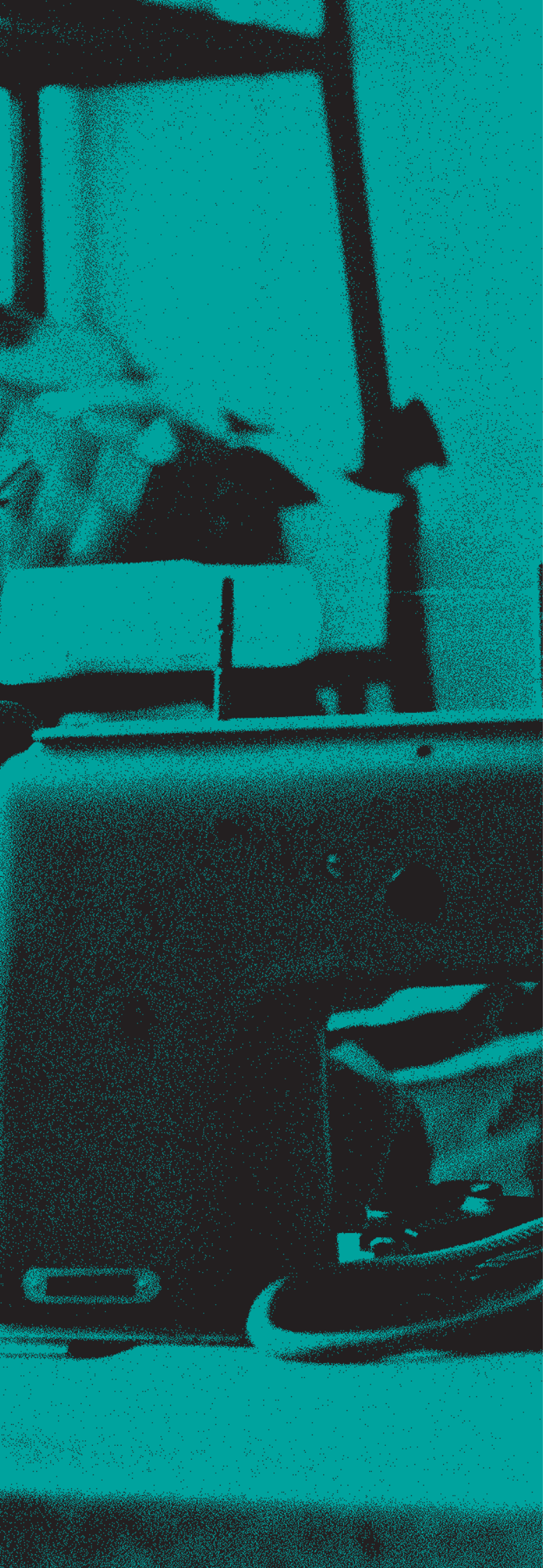

تؤثّر الأزمة المستمرّة بشكل كبير على حياة الناس في لبنان مع زيادة مطردة في معدل البطالة الّذي يؤدّي إلى الرّكود الاقتصادي واليأس الإجتماعي. إنّ الأزمة معقّدة ولا يمكن حلّها عبر الأساليب التّقليديّة. فقد يحتاج الإقتصاد بأكمله إلى إعادة هيكلة على نحو جديد. وبالتالي، فإنّ أهميّة اعتماد عمليّة بناء اقتصاد ديمقراطي منتج يجمع النّاس معاً ويقلّل من الإعتماد على النّموذج الإجتماعي والإقتصادي النّفعي والإجتماعي السّياسي في تقديم الخدمة. يتطلّب هذا النّهج الاقتصادي الخلق من قبل أفراد المجتمع والدّعم والمحافظة على الزّراعة والصّناعة المحليّتين. بناءاً على السّياق اللّبناني الحالي، توجد رؤية جماعيّة بين الخبراء والممارسين لدعم الحركة التّعاونيّة في لبنان من خلال البحث والممارسة.

إنّ السّبب وراء هذه الرّؤية هو إيمانهم القوي بأهميّة المساهمة في تغيير البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة، ليس فقط إستجابة للأزمات طويلة الأمد ولكن أيضا كحاجة إلى المساهمة في تنمية المجتمع نفسه. سيكون التّركيز على الوصول إلى المهمّشين لأن هذه الفئات معرّضة بشكل خاص للاستغلال في ضوء الممارسات الحاليّة وطرائق النّظام الإقتصادي اللّبناني.

إدارة التعاونيات في لبنان

تأسّست المديريّة العامّة للتّعاونيّات في لبنان لدعم الطّبقة العاملة التّي تتألّف من الأفراد الذّين يعملون بنظام السّاعة أو يكسبون دخلاً أقل بكثير من باقي الفئات الإجتماعية الأخرى ضمن المجتمع نفسه. ترتكز المديريّة على سبعة مبادئ أساسيّة يجب تحقيقها من أجل تشكيل تعاون مناسب. تُعرف هذه المبادئ بإسم مبادئ روتشديل وتشمل: العضويّة الطّوعيّة والمفتوحة؛ الرّصد الدّيمقراطي للأعضاء؛ مشاركة الأفراد في رأس المال؛ الإستقلاليّة؛ التّدريب المناسب والتّعليم؛ التّعاون بين التّعاونيّات؛ والإهتمام الحقيقي بالمجتمع.

بدأت المديريّة منذ عام 2005 في العمل تحت الإشراف المباشر لمكتب وزارة الزّراعة. يغطّي تفويض المديريّة العديد من عمليّات الحوكمة التي تستهدف التّعاونيّات مثل التّسجيل والسّماح والإشراف وتوفير الدّعم المالي. تعاني المديريّة من العديد من العوائق كتدخّل الأحزاب السّياسيّة والقوانين القديمة والسّياسات النّيوليبراليّة والنّقص في الدّعم الحكومي المناسب، والحيلولة دون القيام بالتزاماتها الطّبيعية لتنظيم حركة تعاونيّة وتمكينها في لبنان. على سبيل المثال تحتاج المديريّة منذ سنوات عديدة إلى مزيد من الموظّفين ليدعموا عملها ولكن حتّى الآن لم تتلقّ أي رد من الحكومة لأنّه لا يعتبر أولويّة لدى صنّاع القرار.

التّوتّرات والتّحديات

التّحديات العامة التّي تواجهها مؤسّسات التّضامن الاقتصاديّة

ترتبط التّحديات الأساسيّة المتعلّقة بالمجتمعات في جميع أنحاء العالم بعمليّة سبل العيش، وقضايا الأزمة السّكنية طويلة الأمد، وتغيّر المناخ، وعدم المساواة العرقيّة والجنسانيّة، وانعدام الأمن الغذائي وزيادة البطالة والعاطلين عن العمل. بينما ترتبط التّحديات الشّائعة الأخرى بالطّابع العملي وجدوى إطلاق اقتصاد تضامني. في حين تكون بعض المؤسّسات الدّولية فعّالة وناجحة ونشطة فإنّ ذلك لا يعني أنّها ليس لديها تحدّيات خاصّة بها والتي غالباً ما تعيق تقدّمها. بعض تلك التّحديات العامّة تشمل ما يلي:

القضايا اللّوجستيّة مثل العثور على مكان تضامن مناسب للإيجار في حين أنّ معظم رسوم الإيجار باهظة الثّمن وقد تضيف أعباء مالية. على سبيل المثال، تلك هي حالة التّعاونيّات في مدينة نيويورك.

ثقافة معرقلة تعتمدها المجتمعات التّي تمدح الجهود الفرديّة وتقلّل من الجّهود الجماعيّة ممّا يؤدّي إلى إعاقة تشكيل الرّابط المناسب بين أفراد المجتمع لدعم بعضهم البعض والمشاركة في إطلق مؤسسات

طول مدّة إطلاق بعض أنواع التّعاونيّات مثل إطلاق التّعاونيّات الغذائيّة في بعض البلدان التّي يمكن أن تمتد على مدار عدّة سنوات

نظام سياسي فاسد حيث يستخدم السّياسيّون أسمائهم، سلطتهم، وقوّتهم في تنافسهم على السّباقات السّياسيّة في المستقبل والتّي تهدّد مبادىء وقيم هذه المؤسّسات.

> في المملكة المتّحدة، „يضع نظام الصّندوق الأولويّة للمعايير البيئيّة كالزّراعة العضويّة، لكن من الواضح أنّها ليست جذّابة للعملاء ذوي الدّخل المنخفض لأنّ الطّعام أسعاره ليست معقولة. في حين أنّ My Pantry على سبيل المثال، وعلى الرّغم من أنّه أفضل من معظم بنوك الطّعام، تبقى الكثير من المواد الغذائيّة المستهلكة من قبلهم هي سلع معلّبة وجافّة ومعروفة عموماً بأنّها ذات جودة منخفضة.
>
> **سيباستيان بروست**

Photo by Jonathan Harrison on Unsplash

عدم استدامة التّمويل، خاصّة إذا كانت التّعاونيّات تعتمد على التّبرعات، قد لا تكون هذه التّبرعات أو الأموال ثابتة. لذلك، عند مواجهة تخفيض في الموازنة تتوقّف الأنشطة ممّا يقلّل مثل هذا الإنتاج.

الحفاظ على توازن الجّودة مثل الحفاظ على أهداف العدالة الاجتماعيّة من حيث القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء والأجر المنصف والأمن الغذائي من ناحية والأهداف البيئيّة المرضية من جهة الإنتاج من ناحية أخرى. علاوة على ذلك، فإنّ الحفاظ على توازن الجودة يستلزم عدم الإعتماد على التّمويل المتقلّب للغاية ولا يضمن الاستدامة والاعتماد على الموارد الدّاخلية الموجودة في التّعاونيّة لتحسين مستوى العمل.

تحديّات السّياق التّي تواجهها الحركة التّعاونيّة في لبنان

على الرّغم من أن عدد التّعاونيّات المسجّلة في لبنان كبير جدًّا ، فإنّ تأثيرها ليس كما هو متوقّع. والسّبب هو أنّ معظم تلك التّعاونيّات ليست نشطة كفايةً للتّأثير على الإقتصاد المحلّي على الرّغم من تلقّيهم العديد من التّبرعات والمنح. بالاستناد إلى المناقشة، يعزّى ذلك إلى أسباب متعدّدة مثل: وجود تعاونيّات مزيّفة، وعدم وجود تنوّع في التّعاونيّات، والإفتقار إلى الإختصاص الدّاخلي، وغياب الشّباب عن التّعاونيّات، ونقص المعدّات والموارد.

التّعاونيّات المزيّفة هي تلك المسجّلة قانوناً ولكنّها لا تستند في عملها إلى المبادئ الأساسيّة السّبعة التّي ورد ذكرها أعلاه. إنّ أحد الأسباب لإطلاقها هو أنّه بموجب القانون، يمكن لأي مجموعة مكوّنة من 11 شخصاً أن تشكّل هيئة إداريّة مع لجنة وبالتّالي إنشاء تعاونيّة قانونيّة بغضّ النّظر عن أهدافها وجدول أعمالها. وتعدّ هذه التّعاونيّات فرصة للسّياسيّين وأصحاب رأس المال خاصّة في القرى الرّيفيّة لإنشاء أكبر عدد ممكن منها فهي تشكّل في مثل تلك الحالة ركيزة من ركائز المجتمع. ليس هناك شك في أنّ هذه الخطط توفّر فرصاً ماليّة للأعضاء، لكنها تمنح الأثرياء أيضاً الحق في امتلاك „تعاونية" وتعتبرها شركة تهدف إلى مراكمة الأرباح والتهرّب الضّريبي. تراكم مثل هذه الحوادث على مدى سنوات كان هو السّبب الرّئيسي وراء المفاهيم السّلبية للنّاس عن التّعاونيّات. ويتجلّى سبب اعتبار هذه المشاريع „تعاونيّات مزيّفة" في تحديد أولويّات فائدة „مالكهم / مالكيهم" وتأمين القليل لأعضائها. ونتيجة لذلك، نادراً ما يدعم أفراد المجتمع مثل تلك المبادرات إذا لم يكونوا جزءاً منها، خاصّة أولئك الذّين لديهم علاقات إحتكاريّة لرأس المال في السّوق والتّي تتحكّم بالمنتجات. فضلاً عن ذلك، فإن أفراد المجتمع الآخرين الذّين يعملون في نفس القطاع سيعرقلون أيضاً النّشاط التّعاوني.

عدم وجود تنوّع في التّعاونيّات بحيث يوجد أكثر من 1.240 تعاونيّة في لبنان حيث بدأ معظمهما كتعاونيّات زراعيّة. ومع ذلك، يمكن أن تكون أكثر تنوّعاً وذات نطاق عمل أوسع يشمل مثلاً معالجة الزّيتون والعسل، ومنتجات الألبان والأجبان وتعاونيّات الأسمدة وتعاونيّات التّسويق وتعاونيّات العمّال إلخ.

الإفتقار إلى وجود متخصّصين داخل التّعاونيّات ممّا يعيق فاعليّتها. لا تهتم معظم التّعاونيّات في لبنان لضرورة تخصّص الأعضاء، ممّا يؤدّي إلى عدم وجود مصلحة مشتركة بينهم وبالتّالي عدم وجود مشغّلي إنتاج موحد.

غياب الشّباب عن التّعاونيّات يمثّل مشكلة رئيسيّة تقلّل من دور التّعاونيّات ونشاطها في المجتمع. لم تكن التّعاونيّات اللّبنانيّة على مدار الأعوام الماضية دافعاً ملحاً للشباب من أجل المشاركة في هذا القطاع. الشّباب هم عامل رئيسي لاستدامة الحركة التّعاونيّة بسبب إبداعهم ونهجهم المبتكر والرّقمية التّي قد يجلبونها إليها.

نقص المعدّات والموارد لأنّ العديد من التّعاونيّات وخاصّة تلك الموجودة في القرى الصّغيرة والرّيفيّة، لا يمكن أن تختبر جودة منتجاتها لأنّها تفتقر إلى المعدّات المناسبة أو لا تملك الموارد اللّازمة مثل الموارد البشريّة، والخدمات اللّوجستيّة للقيام ببعض الفحوصات التّي تتم في مناطق أخرى.

فرص التّمويل العشوائي للتّعاونيّات حيث توجد قنوات تمويل مختلفة لها: يتم منح البعض القروض والبعض الآخر التّبرعات. حتّى لو كانت هذه التّعاونيّات تحتاج إلى هذا الدّعم للتّوسع وأن تكون مستدامة؛ يجب ألّا تعتمد على التّمويل الخارجي. لسوء الحظ، في لبنان، هناك اعتماد كبير على التّبرعات والمساعدات الدّولية ونتيجة لذلك فإنّ أي شخص يريد تحقيق مزيد من الأرباح يفكّر في تشكيل تعاونيّة.

التّحدّيات التّي واجهها الأفراد المغتربون والمنظّمات الدّولية و / أو المانحين

لطالما كان الأفراد المغتربون والمنظّمات الدّولية و / أو الجّهات المانحة دائماً في المقدّمة في تقديم الدّعم المتعدّد الأوجه في المساعدات الماليّة للمجتمعات والكيانات المحلّيّة خلال الأزمة الحادّة المستمرّة. ومع ذلك، طرحت هذه الكيانات التّحدّيات الرّئيسيّة التّي تعيق دائماً عملها خاصة عندما يتعلّق الأمر بالقطاعات التّعاونيّة والمحلّيّة. وتشمل هذه التّحدّيات:

نقص في وجود إدارة للسّوق المحلّيّة بما في ذلك نقص في وجود رسم مخطّطي للموارد ومراقبة فعليّة للجّودة. تقوم الجّهات الفاعلة الدّوليّة بالبحث في نظام بيئي فوضوي وتقوم هذه الجّهات بتوجيه العديد من الأفراد الذّين يملكون مؤسّسات صغيرة خاصّة، ممّا يأخذ وقتاً طويلا ويمكن أن يؤدّي إلى فقدان بعض الأفراد فرصة الاستفادة من هذه التّقديمات في غياب قواعد بيانات واضحة.

إن انخفاض قيمة العملة المحلّيّة وما نتج عنه من تضخّم أفقد المزارعين قدرتهم على شراء بذورهم، ومبيدات الحشرات، وتطوير أنظمة الريّ. ومن ثمّ، فإنّ مبادرات مثل „لاي - مونه" التي أنشأها مغتربون كانوا يتطلّعون إلى بيع العسل المحلّي، وأدركوا أن العديد من المزارع قد أوقفت استخراج العسل بسبب ارتفاع تكلفة المواد الخام. وهناك خطر كبير في فتح السّوق اللّبنانيّة أمام السّوق الدّوليّة بسبب النّقص في المخزون وعدم توافق معايير الجودة.

ضعف النّظام التّوظيفي : على سبيل المثال هيئة الأمم المتّحدة للمرأة كونها منظّمة دوليّة أوردت عن التّأثيرات الحادّة للأزمات على النّساء والفئات المهمّشة منهنّ النساء والمسنّين وأصحاب الحالات الخاصّة. وتزداد صعوبة العثور على فرص عمل للنّساء بسبب حالة السّوق الرّاهنة والأزمة المتفاقمة التّي أدّت ازدياد الأشخاص العاطلين عن العمل.

تحوّل النّموذج من النّمط السّلبي إلى النّمط النّشط لمؤسّسات الإقتصاد الدّيمقراطي التّضامني

إعادة تخيّل النّظام القائم

ويتمثّل البديل في نظام قائم على اللّامركزيّة الحديثة وهذا يعني نقل السّلطة الإداريّة والسّلطات الأخرى مثل التّخطيط واتّخاذ القرارات وجمع الإيرادات العامّة من الحكومة المركزيّة إلى مؤسّسات المقاطعات والمنظّمات المهنيّة والمنظّمات الطّوعيّة. وتهيّئ اللّامركزيّة الحديثة الأساس لإقتصاد ديمقراطي وتفتح المجال لنشأة التّعاونيّات و نموّها وازدهارها.

ويساهم هذا النّظام في إشراك النّاس في صنع القرار ويصب في مصلحة الإقتصاد المحلّيّ والظّروف الجّغرافيّة، البشريّة والبيئيّة. إنّ الأساس الذّي يقوم عليه هذا النّظام يحتاج إلى ما يلي:

هناك مجموعة من الشّركات الصّغيرة التّي كان لديها فقط ألف دولار، و بمفردهم لم يستطيعوا شراء مبنى ، لكن 40 منهم اجتمعوا معا، و بمبلغ أربعون ألف دولار ، قاموا بسداد دفعة أولى واشتروا مبنى ، و الآن هو سوق عام ، يتمثّل بالتعاونيات.
دانيال بونيلا

إعادة تشكيل إطار المؤسّسات في البلديّات لدعم مشاريع الاقتصاد التّضامني، لا سيما أنّ التّعاونيّات معفاة بموجب القانون من ضرائب معيّنة مثل الضّرائب على الأرباح، الإيجار البلدي، ضرائب البناء البلديّة، وما إلى ذلك. وبهذا المعنى، يمكن للبلديّات أن تنظّم السّياسات الدّاخليّة لدعم الحركة التّعاونيّة داخل المناطق من خلال توفير عدّة خدمات مثل مكان للأنشطة، والإعلان عن المنتجات، والدّعم من خلال المناسبات، وتوفير المعدّات اللّازمة، إلخ.

تغيير مفاهيم المجتمع تجاه التّعاونيّات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر الوعي بالمعنى السّليم للمنشآت الاقتصاديّة التّضامنيّة وجدواها العمليّة وطبيعة أنشطتها. وعلاوة على ذلك، هناك استراتيجيّة أخرى تتمثّل في إظهار نموذج تعاوني ناجح ومنتج وتنافسي يمكن أن يقدّم مثالاً عمليّاً فعّالاً للنّاس لكي يتّبعنه كمرجع.

دمج التّكنولوجيا والابتكار باعتبارهما عاملين رئيسيّين في دعم مؤسّسات الإقتصاد التّضامني في وصولها إلى المجتمع ونوعيّة الإنتاج.

تغيير مفاهيم المجتمع تجاه التّعاونيّات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر الوعي بالمعنى السّليم للمنشآت الاقتصاديّة التّضامنيّة وجدواها العمليّة وطبيعة أنشطتها. وعلاوة على ذلك، هناك استراتيجيّة أخرى تتمثّل في إظهار نموذج تعاوني ناجح ومنتج وتنافسي يمكن أن يقدّم مثالاً عمليّاً فعّالاً للنّاس لكي يتّبعنه كمرجع.

دمج التّكنولوجيا والابتكار باعتبارهما عاملين رئيسيّين في دعم مؤسّسات الإقتصاد التّضامني في وصولها إلى المجتمع ونوعيّة الإنتاج.

البدء بالعمل على سلسلة قيمة بديلة مستدامة ودورة اقتصاديّة كاملة حيث من شأنهما أن يساعدا على الحفاظ على القيمة والثّروة ضمن قطاع الاقتصاد التّضامني وإرساء الأساس للتّحول نحو نموذج اقتصادي بديل. ويمكن لهذا النّموذج أن يؤدّي في نهاية المطاف إلى اقتصاد ديمقراطي منتج يخلق الوفرة، ويعيد استثمار الموارد، والوظائف المتأصّلة في المجتمع. وبما أنّ مؤسّسات الاقتصاد التّضامني قد أنشئت لتلبية احتياجات المجتمع وليس لهدف جمع الرّبح والثّروة، فإنّها لن تتكتّم وتترك البحث عن الأرباح كما تفعل الشّركات الرّأسماليّة.

ويمكن للبلديّات أن تكون مدخلًا لإقامة اقتصاد تحرّكه المجتمعات المحلّيّة من خلال إتاحة الأراضي للملكيّة الجماعيّة وللمشاريع الزّراعيّة، وكذلك من خلال مشاركة السّكان في صياغة الأولويّات التّي يمكن على أساسها إقامة مشاريع وتعاونيّات اقتصاديّة تضامنيّة. ويمكن للبلديّات أيضاً أن تدعم اشراك المجتمع من خلال اتّخاذ تدابير تشاركيّة على الصّعيد المحلّيّ مثل الدّيمقراطيّة المباشرة والميزانيّة التّشاركيّة وما إلى ذلك.

التّوصيات المتعلّقة بالسّياسات

ونتيجة لذلك، هناك حاجة ملّحة لدعم عمليّة بناء اقتصاد ديمقراطي على أساس متين من مؤسّسات الاقتصاد التّضامني، التّي تحافظ عليها وتعزّزها العديد من السّياسات والممارسات، منها:

سياسة 01
السّعي إلى جعل التّعاونيّات ذات معايير عالية من التّعاون والدّيمقراطيّة والإعتبار الأخلاقي لتصبح قادرة على الاستمرار على الصّعيد الوطني وعلى نشر عملها فيما بعد على الصّعيد الدّولي.

سياسة 02
ضمان بناء هياكل ديمقراطية لا تقوم على ديمقراطية تمثيليّة تقليديّة بل على ديمقراطيّة تشاركيّة ومباشرة حقيقيّة.

سياسة 03
التّأكيد على أهميّة اتباع نهج من القاعدة إلى القمّة في عمليّة انشاء مؤسّسات الإقتصاد التّضامني.

سياسة 04
مراجعة القوانين الحاليّة المتعلّقة بالإقتصاد التّضامني وصياغة قوانين جديدة لمراعاة متطلّبات المشاريع الإقتصاديّة التّضامنيّة النّشطة والفعّالة والحركة الإقتصاديّة التّعاونيّة في لبنان.

سياسة 05
طبيق أنظمة تحد من المبادرة العشوائيّة لمؤسّسات الإقتصاد التّضامني مثل التّعاونيّات، ووضع سياسات للتّحقق من أهليّة الموظّفين/المجموعات: خبراتهم، اهتماماتهم الحقيقيّة، وأهدافهم لتجنّب أي تدخّلات خارجيّة/سياسيّة، قبل تزويدهم بالموافقة على إنشاء تعاونيّة. ولا تزال هذه الأنظمة عديمة الجدوى في ظلّ النّظام السّياسي الحالي القائم على المحسوبيّة وسياسة الهيمنة الطّائفيّة التّقليديّة. هناك تغييرات جذريّة وكبيرة في النّظام السّياسي في لبنان يمكن أن تجعل هذه النّظم والسّياسات تعمل، وهناك حاجة لتنظيم ديمقراطي لهيكل الشّركات الحاليّة ينطلق من القاعدة إلى القمّة.

سياسة 06
إشراك الشّباب والنّساء وتوظيفهم كمعيار هام لإضفاء الصّفة القانونيّة على الهيكل التّنظيمي للمشروع.

سياسة 07
ضمان إنشاء وتشجيع مؤسّسات إقتصاديّة تضامنيّة متخصّصة بدلاً من وجود العديد من المؤسّسات غير المتخصّصة في منتج معين.

سياسة 08
تمكين التّعاونيّات النّشطة الحاليّة ووضع خطّة عمليّة لدعم التّعاونيّات الأقل إنتاجيّة.

سياسة 09
الدّعوة إلى إدراج مفهوم مؤسّسات الإقتصاد التّضامني في المناهج التّعليميّة لإدماج المفاهيم السّليمة للتّعاونيّات في المجتمع اللّبناني في أقرب وقت ممكن.

سياسة 10
توسيع نطاق عمل التّعاونيّات وعدم تقييدها في مناطق ضيّقة لتجنّب المحسوبيّات الإجتماعيّة أو السّياسيّة.

سياسة 11
بناء المهارات والقدرات العمليّة لأعضاء التّعاونيّات بحيث تصبح التّعاونيّات بدورها قوّة سياسيّة للتّغيير.

سياسة 12
الدّعوة إلى تغيير عقليّة الجمهور فيما يتعلّق بالجدوى الاقتصاديّة للمشاريع على المدى الطّويل، مع تفادي وقوع أي عواقب ضارّة على المجتمع والبيئة.

سياسة 13
الدّعوة إلى توضيح الفرق بين الكفاءة والفعاليّة من حيث استخدام الموارد العامّة. وبعبارة أخرى، فإنّ إظهار أنّ الكفاءة هي عبارة عن أفضل استخدام للموارد لتحقيق الحد الأقصى من النّاتج ، في حين أنّ الفعاليّة تتعلّق في معظمها بتحقيق النّتيجة النّهائيّة المرادة بغضّ النّظر عن الموارد المستخدمة.

سياسة 14
توفير تمويل ممنهج لدعم المشاريع القائمة التّي تشكّل مؤسّسات الإقتصاد التّضامني من أجل القضاء على إنفاقها العشوائي. وهذا يستلزم وجود مصرف ائتماني يساعد هذه التّعاونيّات في تطوير أعمالها وتحسين عملها بإنصاف.

سياسة 15

دعم التّحوّل من العزلة إلى التّعاون على ثلاثة مستويات أساسيّة: المستوى التّعاوني الحكومي، المستوى التّعاوني بين السّلطات المحلّيّة، والمستوى التّعاوني. وينطبق نفس مفهوم التّعاون على مختلف المستويات المذكورة ، ولكّنه يعدّل وفقاً لاختلاف الموارد والخدمات المتاحة في كل من هذه الكيانات. فعلى سبيل المثال ، يمكن أن تتمثّل إحدى الممارسات المقترحة في تنفيذ برنامج كامل لبناء القدرات حيث يتلقّى الأفراد التّدريب أولاً ثمّ يخلقون صورة تعاونيّة تظهر جديّتهم والتزامهم. وبعد ذلك، تقدّم الحكومة أو السّلطات المحلّيّة أو التّعاونيّات الأكثر إنتاجيّة والأكبر „للتّعاونيّة الجّديدة" المساعدة التّقنيّة لبدء المشروع فعليّاً. وفي وقتٍ لاحق، تنمو هذه المبادرات وتتطوّر إلى جانب مساعدة تقنيّة متسّقة ومستمرّة من الخبراء لضمان نجاحها واستدامتها. وثمّة نهج آخر هو تطبيق نموذج سلسلة القيمة الذّي يشمل جميع أنواع التّعاونيّات في مختلف القطاعات الإقتصاديّة والإجتماعيّة كوسيلة لتجنّب الاعتماد على القروض والهبات.

سياسة 16

استحداث منصّات تُشارك فيها التّعاونيات خبراتها وتحدّياتها وتعمل معًا لتذليل العقبات. ويتّسم هذا التّبادل للمعرفة بأهميّة بالغة، وهو أحد الأدوات التي تطبّقها دراسات الحالات الدّولية لضمان الفعاليّة والنّشاط.

الممارسات التّعاونيّة الدّوليّة: من النّمو الاقتصادي نحو العدالة الاجتماعيّة

إسم مؤسّسة الإقتصاد التّضامني	الموقع	إطار العمل
تاميرا (1995)	جنوب غرب البرتغال	قرية خضراء أو ما يعرف بال" إيكو فيلج"
إسبيرانسا كوم إسبيرانسا (1985)	ريو غراندي دو سول- جنوب البرازيل	تطوير سياسات عامة لدعم الإقتصاد التّضامني في البرازيل. (تطوير سبل عيش بديلة تضمن الغذاء والمسكن والصّحة والتّعليم للمشاركين فيها)
كوبارتيفا كاتالانا 2010	كاتالونيا	وضع سياسات عامة لدعم الإقتصاد التّضامني في البرازيل. (تنمية سبل العيش البديلة التي تضمن الغذاء والمسكن والصّحة والتّعليم للمشاركين فيها)
مشروع شبكة الأغذية المفتوحة	متواجد حالياً في 10 بلدان مختلفة في العالم حالات محلّيّة، و في المملكة المتّحدة لديه أكثر من 800 منتج ومراكز غذائيّة.	مشروع مفتوح المصدر يوفّر البنية التّحتيّة التّقنيّة لتمكين مراكز الأغذية من التّجارة عبر الإنترنت.
مزرعة مجتمع غيبساید	نيوكاستل- المملكة المتّحدة	الزّراعة المدعومة من المجتمعات المحلّيّة
مخطّط الصّندوق	الشّمال الشّرقي المزارعون العضويّون - إنغلاند	التّضامن المجتمعي
مخزن بيكر	الحيّ الفقير في نيوكاسل	نموذج المتجر ذو القيمة المفقودة
التّحالف الاقتصادي للتّعاونيّات 2017	نيويورك	تحالف قطاعي يضم طائفة من مختلف المبادرات الاقتصاديّة التّعاونيّة والتّضامنيّة

الجّدول 1: نظرة عامّة على المنظّمات الدّوليّة غير الممثّلة في المؤتمر.

نحو اقتصاد ديمقراطي: تفعيل نهج القواعد الشعبية

استناداً إلى الممارسات المستمدّة من سياقات أخرى، فإنّ النّموذج الرّئيسي لمؤسّسات الإقتصاد التّضامني (الجدول 1) هو النّموذج الذّي تكون العدالة الإجتماعيّة في جوهره. ومن أجل تعزيز العدالة الاجتماعيّة، تتّبع معظم التّعاونيّات الدّوليّة عمليّة ثابتة تهدف إلى اكتساب القوّة الاقتصاديّة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعيّة على النّحو التّالي:

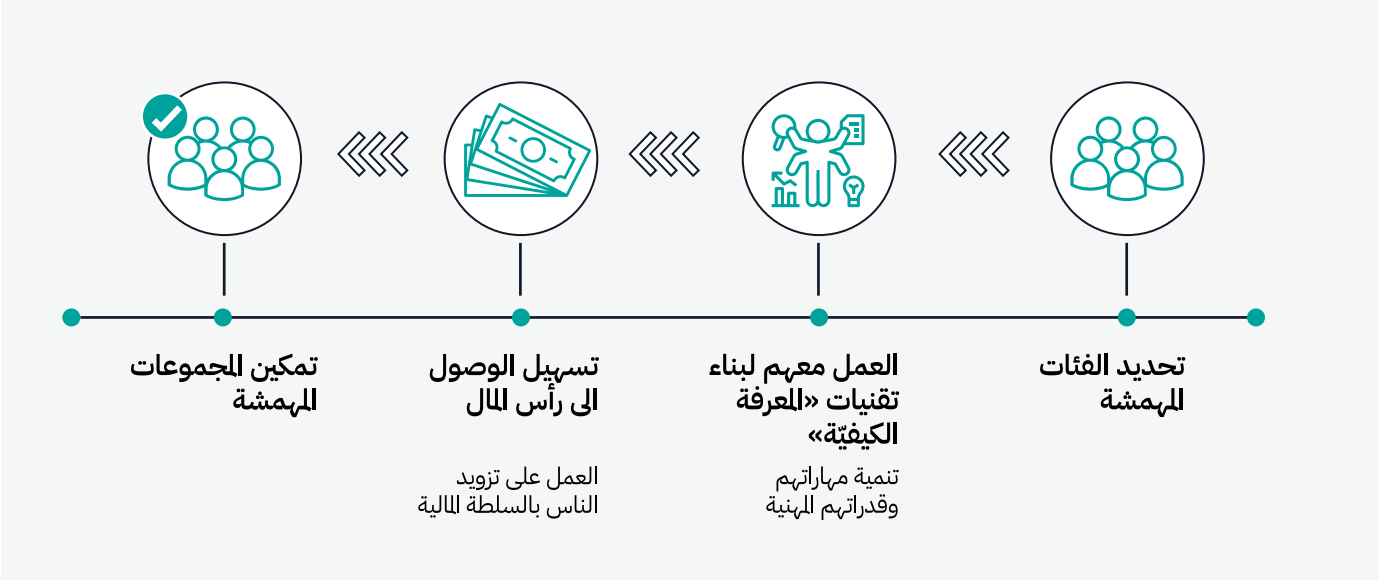

الصّورة 1: تحقيق العدالة الإجتماعيّة عن طريق تفعيل القاعدة الشّعبيّة

دور المغتربين والمنظّمات الدّوليّة و / أو المانحين

لا يمكن تصنيف المنظّمات الدّوليّة بطريقة موّحدة بسبب الاختلافات في الاستراتيجيّات وجداول الأعمال. يهتم العديد من الفاعلين الدوليّين بدعم الإقتصاد الدّيمقراطي من خلال دعم إنشاء مشاريع الإقتصاد التّضامني مثل التّعاونيّات. ومع ذلك ، يهتم آخرون بتنفيذ أجنداتهم الخاصّة التي لا تتعلّق بالضّرورة بالموضوع. فيما يتعلّق بالمغتربين، فهم لا يركزون على الانتاج أو المردود كما يتصوّر معظم أفراد المجتمع لأنّهم يتأثّرون أيضًا بالأزمة التّي تحدث في جميع أنحاء العالم. إن هدفهم الرّئيسي كما تمّت مناقشته هو دعم مجتمعاتهم في الأزمات. يتعاون المغتربون والمنظّمات الدّوليّة معًا لدعم المجتمعات في لبنان بطرق مختلفة. كانت العديد من المبادرات ناجحة وأثّرت بشكل إيجابي على كل من المانحين والمجتمعات المحلّيّة.

وفي حين تدّعي المنظّمات الدّوليّة في كثير من الأحيان أن هدفها النّهائي يتلخّص في التّحول من المانحين الماليّين إلى مشجّعي التّضامن والعدالة الإجتماعيّة والإنصاف والمساواة؛ لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود ضخمة لدعم استدامة الهياكل الإجتماعيّة والإقتصاديّة البديلة.

وتشمل بعض الأمثلة على هذه المبادرات التّي نفّذتها بعض مجموعات المغتربين ، مثل إطلاق مشروع „لاي-مونه"، وهي مشاريع نفّذتها منظمة الأمم المتّحدة للمرأة بهدف زيادة عدد النّساء في سوق العمل في لبنان، وربط الاحتياجات المحلّيّة بالخدمات الدّوليّة، والتّدخلات المتعلّقة بسبل العيش، وغيرها من المشاريع التّي تمهّد الطّريق نحو بناء بيئة تمكينيّة لمشاريع الإقتصاد التّضامني.

ومع أن هذه الجّهود يمكن أن تسهم في اقتصاد أكثر لامركزيّة، فإنّها غير كافية للمساهمة في التّحول نحو اقتصاد ديمقراطي إن لم تقترن ببدء واستدامة سلاسل القيمة والدورات الإقتصاديّة للتّضامن المحلّيّ. ومن الممكن أن تؤدّي سلاسل القيمة هذه إلى خفض التّكاليف، وزيادة الإنتاجيّة، والحفاظ على القيمة، وخلق الثّروة للمجتمعات المحلّيّة.

استنتاجات وتأمّلات

إن المدخل إلى التّنمية المحلّيّة المستدامة يتلخّص في تشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في تفعيل وتمكين مؤسّسات الإقتصاد التّضامني مثل التّعاونيّات (الصورة 2). وينبغي أن ينطلق مفهوم مؤسّسات الإقتصاد التّضامني من القاعدة إلى القمّة، وأن يوفّر القوّة الإقتصاديّة لأعضاء المجتمع. وتُكتسب هذه القوّة عندما يعترف النّاس بالحاجة إلى التّعاون من أجل البقاء على قيد الحياة في ظلّ الأزمات الاقتصاديّة ولتمهيد الطّريق لاقتصاد ديمقراطي منتج. ومن المهم التّأكيد على أنّ التّعاونيّات وجميع مؤسّسات الإقتصاد التّضامني ينبغي أن تشكّل من قبل أفراد لهم مصالح وقيم مشتركة.صحيح أنّ البلد يمر بأزمة اقتصاديّة، ولكن هذه قد تكون فرصة لإعادة التّفكير في اقتصاد لبنان الحالي وتزويده بدعائم وقيم جديدة. وبغيّة تحقيق نموذج معيّن للإقتصاد الدّيمقراطي، ثمّة حاجة إلى إصلاح القوانين التّي تحكم مشاريع الإقتصاد التّضامني لأنّها ركيزة أساسيّة نحو الإقتصاد الدّيمقراطي.

وهناك حاجة أساسيّة إلى إنشاء شبكات اقتصاديّة تعاونيّة وسلاسل قيمة من أجل تأسيس اقتصاد ديمقراطي وإنهاء اعتماد التّعاونيّات على الهبات النّقدية من المانحين الدّوليّين والجّهات السّياسيّة.

ويمكن لجمعيّات المغتربين والمنظّمات الدّوليّة و/أو الجّهات المانحة أن تعمل على دعم المجتمعات المحلية في لبنان لبدء إنشاء مؤسسات الإقتصاد التضامني واستدامته رغم كل التّحدّيات. وينبغي أنّ يركّز هذا التّمويل والدّعم على دعم وصون سلاسل القيمة الحاليّة أو بناء سلاسل جديدة بدلًا من دعم التّعاونيّات بشكل فردي وهناك بعض قصص النّجاح لتعاونيّات في لبنان حظيت بالدّعم المناسب وتمكّنت من التّغلّب على التّحدّيات المحلّيّة وإنشاء أسواق جديدة.

فضلاً عن ذلك فإنّ العمل عن كثب مع البلديّات واتّحاد البلديّات من الممكن أن يلعب دوراً أعظم في تعزيز ودعم الاقتصاد الإنتاجي المحلّيّ، وعلى وجه التّحديد الاقتصاد القائم على التّضامن. ويمكن أن يشمل الدّعم توفير الآلات والأراضي والمباني ، فضلًا عن تحسين الهياكل الأساسيّة المطلوبة. في حين أن العامل الرّئيسي في خلق ثقافة التّعاون هو النّاس أنفسهم: ويتعيّن عليهم أن يؤمنوا بأنّهم يتمتّعون بقدر أعظم من القوّة إذا تعاونوا فيما بينهم.

الصّورة 2: نموذج لمؤسّسات الإقتصاد التّضامني بوصفها حجر الأساس لبناء اقتصاد ديمقراطي.

References

[1] Bhagwati, J. N. (1995). The New Thinking on Development. Journal of Democracy, 6(4), 50–64. https://doi.org/10.1353/jod.1995.0059

[2] Gómez-Ramírez, L. (2014). On theories of a democratic planned economy and the coevolution of "pro-democratic planning" preferences. International Critical Thought, 4(2), 178-197. https://doi.org/10.1080/21598282.2014.906787

[3] International Labour Organization (2018). The Cooperative Sector in Lebanon: What Role? What Future? https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_644724/lang--en/index.htm accessed on July 4, 2021

[4] Johanisova, N., & Wolf, S. (2012). Economic democracy: A path for the future? Futures, 44(6), 562–570. https://doi.org/10.1016/j.futures.2012.03.017

[5] Kelly, M., & Howard, T. (2019). The making of a democratic economy (1st ed.). Berrett-Koehler Publishers.

[6] Kurzman, C., Werum, R., & Burkhart, R. E. (2002). Democracy's effect on economic growth: A pooled time-series analysis, 1951–1980. Studies in Comparative International Development, 37(1), 3–33. https://doi.org/10.1007/bf02686336

[7] Rodrik, D. 2000. Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them. NBER Working Papers 7540, National Bureau of Economic Research, Inc.

[8] Rogers, M. L. (2009). Democracy, Elites and Power: John Dewey Reconsidered. Contemporary Political Theory, 8(1), 68–89. https://doi.org/10.1057/cpt.2008.25

[9] Scanlan, M. K. (2017). In Melissa K. Scanlan (Ed.), Law and policy for a new economy: Sustainable, just, and democratic. Edward Elgar Publishing Limited. https://doi.org/10.4337/9781786434524

[10] Tardi, C. (2020). What Is a Value Chain? Investopedia. https://www.investopedia. com/terms/v/valuechain.asp accessed on July 4, 2021

[11] Rochdale: https://cloyne.org/rochdale-principles/

THE DEMOCRATIC ECONOMY
الاقتصاد الديمقراطي

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

RYZO - MES

دليل تضامن